تحليل خاص لـ «الأنباء»

مخاطر تخفيف التيسير الكمي.. بدأت

إلى متى يستمر «الفيدرالي الأميركي» بالأرقام السلبية؟

نور الدين الحموري

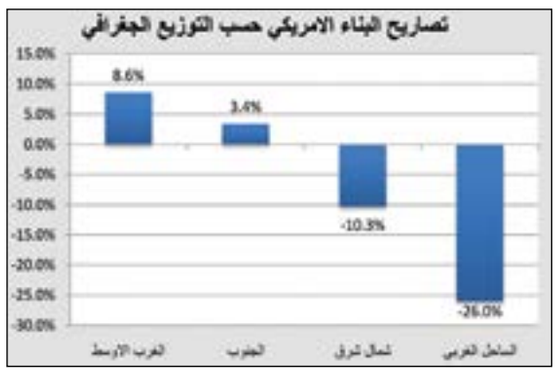

لا يمكن ان يكون البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في وضع جيد او ايجابي في الوقت الحالي، سيكون هناك العديد من الاشخاص الذين سيبدون استغرابهم وسيطرحون العديد من الاسئلة فيما لو يجب او هل يستطيع الفيدرالي الأميركي الاستمرار في تخفيف التيسير الكمي، لكن التكهنات في الاسواق الى الان تشير الى ان رئيسة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جانيت يلين سيكون عليها الاستمرار في السياسة الحالية وتخفيف المزيد من التيسير الكمي بواقع 10 مليارات دولار في اجتماع مارس الجاري وتخفيف المزيد ايضا بواقع 10 مليارات دولار في كل اجتماع حتى نهاية العام الحالي.

الشعور العام كما نقرؤه في الاسواق يرجح استمرار تخفيف التيسير الكمي، لكن الاقتصاديين الآن اصبحوا يشككون في قدرة استمرار الاقتصاد الأميركي على التعافي فيما لو تم رفع كامل الدعم الحكومي، كما ان هناك البعض يحذر من ان استمرار التيسير الكمي لفترة اطول قد يعتبر انتحارا ماليا، وعليه، ما الذي سيحصل الآن، من المحق ومن المخطئ؟

انخفاض ارقام

العديد من الذين يدعمون فكرة تخفيف التيسير الكمي تأملوا ان الارقام الاقتصادية الاخيرة السيئة جدا والتي ظهرت فترة شهر يناير بالتحديد كانت بسبب عوامل جوية وبسبب العواصف التي ضربت الولايات المتحدة الأميركية مؤخرا، لكن التحليل المعمق اظهر ان الطقس والعوامل الجوية السيئة كان لها تأثير بسيط ومن الممكن الا تذكر. في يناير الماضي، قطاع الانشاءات والمعروف في الولايات المتحدة الأميركية بأنه قطاع الطقس، اضاف اعلى نسبة وظائف جديدة منذ العام 2006. ففيما لو كانت الارقام السلبية التي ظهرت مؤخرا ليست ناتجة عن الطقس السيئ، فهذا قد يعني ان تأثير تخفيف التيسير الكمي السلبي قد بدأ بالفعل.

ناقوس الخطر

هناك العديد من الدلائل والبراهين على ان الطقس السيئ الذي ضرب الولايات المتحدة الأميركية في الآونة ليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بتراجع الارقام الاقتصادية الأميركية الاخيرة وخصوصا ارقام قطاع الاسكان في الساحل الغربي. وبالنظر بشكل معمق الى ارقام قطاع الاسكان بحسب التوزيع الجغرافي، يتضح ان تصاريح البناء في منطقة الشمال الشرقي للولايات المتحدة الأميركية قد انخفضت بواقع 10,3٪ وهو ما يمكن ان يكون بسبب الطقس السيئ، لكن تصاريح البناء في الساحل الغربي الأميركي المشمس في ذلك الوقت قد انخفضت بواقع 26٪. كما ان الارقام والنتائج اصبحت اكثر استغرابا عند النظر الى ارقام الاسكانات الجديدة، حيث ان منطقة الشمال الشرقي والتي تأثرت بشكل كبير بموجة الطقس السيئ قد ارتفعت فيها الاسكانات الجديدة بواقع 61,9٪، بينما انخفضت هذه الاسكانات في الساحل الغربي المشمس بواقع ـ17,4٪.

الارقام الاقتصادية لشهر يناير

فيما لو اراد البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أن يظهر ان تخفيف التيسير الكمي له تأثير سلبي بسيط على الاقتصاد الأميركي، فعليهم تفسير الارقام الاقتصادية التالية، النتائج الاقتصادية التالية لشهر يناير تشير الى تراجع ونظرة سلبية كبيرة:

- ارتفاع مؤشر التسريح بواقع 11,6٪.
- انخفاض الانتاج الصناعي بواقع ـ0,3٪.
- انخفاض مؤشر استغلال الموارد الى مستويات 78,5٪.
- انخفاض مؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعات التحويلية الى مستويات 51,3.
- انخفاض مؤشر ريتشموند الصناعي الى مستويات 12,0.
- انخفاض مؤشر مديري المشتريات في شيكاغو الى مستويات 59,6 وفي ميلووكي الى 52,8.
- مؤشر قطاع المنازل NAHB انخفض الى مستويات 56,0 في يناير والى 46 في فبراير.
- انخفاض مبيعات التجزئة بواقع ـ0,4٪ ومبيعات التجزئة الاساسية لم تظهر أي نمو.
- انخفاض مؤشر Empire State الصناعي الى 4,5.
- انخفاض تصاريح البناء بواقع 5,4٪.
- انخفاض الاسكانات الجديدة بواقع 16٪.
- انخفاض مؤشر فيلادلفيا الصناعي الى ـ6,3 من مستويات +9,4.

هل انخفاض الأرقام الاقتصادية الأميركية الأخيرة بسبب الطقس السيئ؟ ماذا لو تراجع الاقتصاد الأميركي بالفعل؟

- انخفاض مبيعات البيوت الأميركية القائمة بواقع 5,1٪.

بعد قراءة كل الارقام الاقتصادية المذكورة اعلاه، يكمن السؤال المهم هنا، هل باستطاعة الاقتصاد الأميركي الاستمرار في التعافي او العيش من دون الدعم الحكومي (التيسير الكمي) في ظل استمرار انخفاض معدلات الانتاجية؟

اجتماع مارس

اذن وفي الوقت الحالي، ننتظر جميعا اجتماع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي خلال شهر مارس الجاري. وفيما لو قام الفيدرالي بتخفيف التيسير الكمي بواقع 10 مليارات دولار اضافية، فماذا سيعني ذلك؟ وما السيناريوهات المقبلة؟:

1ـ استمرار تعافي الاقتصاد الأميركي، فيما لو عادت الارقام الاقتصادية الأميركية الى التعافي من جديد وتم تعديل ارقام الشهر الماضي (يناير) فمن الممكن ان يستمر الفيدرالي الأميركي في اجراءات المزيد من تخفيف التيسير الكمي.

2ـ استمرار ضعف وتراجع الاقتصاد ووقف عملية تخفيف التيسير الكمي، فيما لو استمرت الارقام الاقتصادية الأميركية في التراجع من جديد وانخفضت بأكثر مما هي عليه الان، فسيقوم البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بوقف عملية تخفيف التيسير الكمي، او ان يقوم بتخفيف التيسير الكمي بشكل قليل وبطيء جدا.

3ـ استمرار تراجع وضعف الاقتصاد مع استمرار تخفيف التيسير الكمي، فيما لو استمرت الارقام الاقتصادية في التراجع من جديد، فمن الممكن ان نشهد الفيدرالي الأميركي يقوم بمخاطرة جديدة والاستمرار بتخفيف التيسير الكمي لفترة لطول، وانتظار المزيد من الدلائل حول تراجع وضعف الاقتصاد.

كما ان هناك احتمالا جيدا ايضا بأن يتم وقف تخفيف التيسير الكمي خلال هذا الشهر (اجتماع مارس)، لكن حديث وتصريحات اعضاء الفيدرالي الاخيرة لا تشير الى ذلك الآن على الاقل. لكن في اعتقادنا ان الفيدرالي الأميركي سيقوم بتخفيف المزيد من التيسير الكمي في مارس، وعندها لن يكون هناك أي مكان للفيدرالي للاختباء. ومع استمرار تراجع الاقتصاد الأميركي من جديد، لا يمكن ان يقوم الفيدرالي الأميركي او المحللون بإلقاء اللوم على الطقس السيئ في هذا التراجع والضعف. وفيما لو شهدنا استمرار تعافي بعض الاقتصادات الاخرى كالمملكة المتحدة، فإن التفسير الوحيد لهذا ان تخفيف التيسير الكمي قد جلب المشاكل للاقتصاد الأميركي ولم يفده بتاتا.

هل تراجع؟

مع حلول شهر مايو ويونيو المقبلين واستمرت الارقام الاقتصادية الأميركية في التراجع وبإثبات ان الاقتصاد الأميركي مقبل على المزيد من التراجع والانكماش من جديد، فهذا بحد ذاته سيرفع من مخاطر انخفاض الاسواق العالمية بشكل كبير.

الذهب يتراجع

اظهر معظم المستثمرين في الولايات المتحدة الأميركية على الاقل تخليهم عن الذهب خلال العام الماضي وذلك على اثر الحديث بشكل مستمر عن تخفيف التيسير الكمي من قبل الفيدرالي الأميركي في ذلك الوقت، بالإضافة الى وعود البنوك المركزية برفع معدلات الفائدة العامة خلال الفترة المقبلة، وهو ما يجعل الطلب على الذهب يقل بشكل كبير. لكن وفيما لو شهدنا من جديد تراجع الاقتصاد الأميركي ففي الغالب سيقوم الفيدرالي الأميركي بوقف عملية تخفيف التيسير الكمي بالكامل، كما سيجبر ايضا على اضافة المزيد من التيسير الكمي من جديد. وفيما لو حصل ذلك، فإضافة المزيد من التيسير الكمي لن تكون بواقع 85 مليار دولار شهريا، بل ربما ستكون اعلى من ذلك بكثير لإعادة الاقتصاد الأميركي الى ما كان عليه قبل تخفيف التيسير الكمي، وهذا بحد ذاته سيشكل خطرا كبيرا على الدولار.

وعلى اثر كل ما سبق، هل من الممكن ان نضع نظرة ايجابية على هذه الاخبار؟ الحقيقة تكمن انه وفيما لو قام الفيدرالي الأميركي مجبرا على اضافة المزيد من التيسير الكمي من جديد، الاسواق العالمية والأميركية بالتحديد والتي هي مدمنة على التيسير الكمي فستعود الى الارتفاع من جديد. لكن انخفاض الدولار مرة اخرى بشكل حاد سيؤدي الى دعم اسعار الذهب وهو في الغالب ما يجذب الجميع عند انخفاض قيمة العملات خصوصا في ظل ان الصين تعتبر اكبر مستهلك للذهب. وفيما لو تم ذلك بالفعل، فسنشهد ارتفاعات كبيرة في اسعار الذهب مرة اخرى.

نور الدين الحموري ـ كبير استراتيجيي الاسواق
بشركة ADS Securities

رأي

Mr.Economist@Outlook.com
عبدالسلام الشطي

إلى أي مدى ستبقى الصين رخيصة؟

أهم عامل يعتمد الاقتصاد الصيني عليه هو عامل التصدير. كل شيء يصنع في الصين حتى أفضل الشركات العالمية أخذت تحول منتجاتها إلى الصين مع مراقبة في الجودة (كما هو الحال مع الآيفون مثلا) ويتم تصنيع كل شيء هناك. الجميع يستهدف المصانع الصينية لقلة تكلفتها. مثلا تكلفة العامل الأميركي تشكل 70٪ من كل تكلفة المنتج الأميركي، أي أن العامل الأميركي هو السبب الأول في ارتفاع السلع الأميركية، وبالتالي لو تم تقليل هذه التكلفة ستزيد أرباح الشركات. العامل الصيني غير مكلف لدرجة أن المصنع الأميركي مستعد أن يشحن المواد آلاف الأميال من الصين ويبيعها في أميركا وتظل التكلفة أرخص من لو أنه وظف عاملا أميركيا داخل المصنع يقرب منه أمتارا قليلة.

هذا التوجه في إقبال العالم على المصانع الصينية يصب في مصلحة المستهلك العالمي (الذي يشتري سلعة أقل تكلفة) لكنه بالدرجة الأولى سبب رئيسي في زيادة أرباح الشركات العالمية أولا وسبب رئيسي في أرباح الحكومة الصينية ثانيا. الحكومة الصينية تطفو على أموال طائلة تجنيها من وراء هذه التجارة الدولية حتى تكاد لا تعلم ماذا تفعل بكل هذا الفائض المالي لذلك نعود للسؤال الأساسي إلى أي مدى ستبقى الصين رخيصة؟

إلى أن يتقبل الحزب الشيوعي الحاكم في الصين أن جبال الأموال التي لدى الحكومة الصينية يجب أن تنعكس على رفاهية الشعب الصيني من زيادة رواتب وتعليم وصحة وتحسين بيئة العمل. فاستمرار الوضع السيئ في الصين هو الذي دفع آلاف الصينيين ممن كونوا بعض المال إلى طلب الهجرة في كندا (برنامج الهجرة مقابل اقراض الحكومة) ومع ذلك رفضت الحكومة الكندية 45 ألف صيني.

الحكومة الصينية تتخوف من زيادة رفاهية الشعب الصيني لأن أي زيادة في الرفاهية تعني زيادة تكلفة العامل الصيني وبالتالي هروب المستثمرين إلى دول ذات أيد عاملة أرخص. لكن الأمر في نظري مجرد مسألة وقت ولن تتمكن الحكومة الصينية من المقاومة وترتفع أسعار السلع الصينية ونشاهد إما منتجات صينية عالية الجودة باهظة الثمن أو منتجات رديئة من بلد آخر يستخدم أيد عاملة أرخص.

«البنك الدولي»: العالم يهدر 33٪ من الغذاء سنويا

كشف البنك الدولي في بيان له إهدار العالم للربع أو ما يصل إلى 33٪ من كل ما ينتجه من غذاء للاستهلاك البشري.

وقال مدير البنك الدولي «جيم يونغ كيم» إن ملايين الناس في أنحاء العالم يخلدون إلى النوم كل ليلة وهم جوعى، ومع ذلك فإن ملايين الأطنان من الغذاء ينتهي بها المطاف في صناديق القمامة أو تفسد في الطريق إلى الأسواق.

وأظهر تقرير «مراقبة أسعار الغذاء» الصادر عن البنك الدولي أن أسعار الغذاء العالمية انخفضت 3٪ في الربع الأخير من العام الماضي، لكنها مازالت قريبة من ذروتها التاريخية وذلك لارتفاع الغلة من محاصيل القمح والذرة والأرز إلى مستويات قياسية، وزيادة المعروض، وارتفاع المخزونات العالمية.

وانخفض مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء 11٪ في يناير 2014 عن مستواه قبل عام، و18٪ عن أعلى مستوى له على الإطلاق سجله في أغسطس 2012.

غير أن حجم الانخفاض الذي طرأ على الأسعار في الربع الرابع يبلغ نصف مثيله في الربع السابق (بين يونيو وأكتوبر 2013).

وهبطت أسعار القمح بنسبة 15٪ وهو ما أبطل أثر زيادات سجلت في وقت سابق، (لاسيما في أكتوبر 2013).

وانخفضت الأسعار العالمية للذرة 2٪، ليصل عدد الشهور المتعاقبة من التراجع السعري للذرة إلى تسعة أشهر.

ومن المتوقع أن تنحسر الضغوط على أسعار الغذاء في الأجل القصير، مع توقع أن تشهد ظروف المحاصيل الاتجاهات المعتادة في الأشهر القادمة.

26 مليون عاطل في الاتحاد الأوروبي

بروكسل ـ كونا: كشفت بيانات مكتب الاحصاءات الاوروبي (يوروستات) امس عن أن 26,23 مليون رجل وامرأة عاطلون عن العمل في دول الاتحاد الاوروبي من بينهم 19,17 مليونا في دول منطقة اليورو في يناير 2014. وأوضحت ان اجمالي العاطلين عن العمل ارتفع 17 الف شخص في يناير 2014 مقارنة بديسمبر 2013 في دول الاتحاد الاوروبي ومنطقة اليورو. ولفتت الى انه مقارنة بيناير 2013 فإن عدد العاطلين عن العمل في الاتحاد الاوروبي تراجع 449 الف شخص وفي منطقة اليورو 67 الف شخص.

وذكرت ان معدل البطالة في منطقة اليورو في يناير 2014 مستقر منذ اكتوبر 2013، حيث يبلغ 12٪ وهو نفس المعدل في يناير 2013. وأضافت ان معدل البطالة في دول الاتحاد الاوروبي في يناير 2014 مستقر ايضا منذ اكتوبر 2013 عند نحو 10,8٪، مشيرا الى انه مقارنة بيناير 2013 فإن المعدل بلغ 11٪.

وقالت ان الدول التي سجلت اقل نسبة بطالة في الاتحاد الاوروبي في يناير 2014 هي النمسا والمانيا 5٪ ولوكسمبورغ 6,1٪، فيما سجلت أعلى المعدلات في اليونان 28٪ واسبانيا 25,8٪.

وأضافت في هذا السياق انه مقارنة بالسنة الماضية فإن معدل البطالة ارتفع في 13 دولة في الاتحاد الاوروبي وتراجع في 13 اخرى فيما بقي مستقرا في دولتين.

من جهة اخرى توقع «يوروستات» ان يستقر معدل التضخم في فبراير المقبل عند 0,8٪.

اليابان ستنظر في قضية الـ«بيتكوين»

طوكيو ـ كونا: اكد وزير المالية الياباني تارو اسو امس ان الحكومة اليابانية ستنظر في قضية عملة (بيتكوين) الافتراضية بعد التعليق المفاجئ لمنصة تداول العملة التي تشغلها بورصة (إم. تي. جوكس) اليابانية التابعة لمؤسسة (بيتكوين).

وقال اسو في مؤتمر صحافي ان «المسؤولين من الوزارات والوكالات ذات الصلة سيقيمون الوضع وسيبحثون سبل التعامل مع اضطرابات عملة (بيتكوين)».

واضاف ان «اليابان لم تعترف بعملة (بيتكوين) حتى الآن حيث لا توجد قوانين لتنظيم هذه العملة» مشيرا الى ان عدد متداولي هذه العملة في بورصة (إم تي. جوكس) التي كانت في السابق اكبر بورصة في العالم لتداول هذه العملة يقدر بمليون شخص سواء داخل او خارج اليابان.

واوضح اسو انه منذ انشاء هذه العملة في عام 2009 اصبحت لها شعبية بين المستثمرين العالميين بسبب الراحة وسهولة استخدامها. وكان الرئيس التنفيذي لبورصة (إم. تي. جوكس) مارك كاربيليس قال انه «يعمل حاليا بجد على حل مشكلة عملة (بيتكوين) بدعم من مختلف الاطراف».

يذكر ان تصريحات اسو هذه جاءت بعد ان علقت بورصة (إم. تي. جوكس) جميع المعاملات يوم الاربعاء الماضي بعد اسابيع من الاضطرابات نظرا لحاجتها الى حماية موقعها ومستخدميها ليصبح المتداولون عاجزين عن حساباتهم او سحب نقودهم دون ان تحدد الوقت المرجح لاستعادة النظام.

5 خرافات يجري تداولها عن الاقتصاد الأميركي

أرقام: يرى العديد من المحللين أن الولايات المتحدة الأميركية تراجعت كدولة رائدة في العالم بعد الأزمة المالية، ولكن على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة نسبيا واتساع الفجوة في الدخل بين الأغنياء، والفقراء، تسارع النمو الاقتصادي وتعافى القطاع المصرفي نسبيا.

ومع هذه البيانات التي تغير النظرة السلبية تجاه الاقتصاد الأميركي قال الخبير الاقتصادي «جويل كورتزمان» ـ زميل معهد ميلكن ـ إن أميركا على مشارف نمو اقتصادي وليست في تراجع.

و«كورتزمان» هو مؤلف كتاب إطلاق العنان للقرن الأميركي الثاني: أربع قوى تهيمن على الاقتصاد» ويقصد بها «إنتاج المزيد من الأفكار الجديدة، احتياطات الطاقة الهائلة، احتياطات رأس المال، إعادة المساندة من التصنيع».

وقال في حوار نقلته «ياهو فايننس» إن هناك 5 خرافات كبرى عن الاقتصاد الأميركي يرى انها تتبدد، فيما توضحها السطور التالية بإيجاز:

5 خرافات عن الاقتصاد الأميركي

أميركا مفلسة	يرى «كورتزمان» ان القطاع الخاص الاميركي في وضع افضل مما كان عليه في السنوات الماضية، وتحسن وضع المستهلك الأميركي مما كان عليه قبل خمسة وثلاثين عاما ماضية، كما ان المال المستخدم لتسديد الديون يتراجع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي سنويا.
معدل البطالة المرتفع سيظل قائما	معدلات البطالة مرتفعة فعليا لكن للمواطنين دون التعليم الجامعي والذين تقل اعمارهم عن 25 سنة، بينما من تزيد اعمارهم على 25 سنة ويدرسون في الجامعة معدل البطالة لديهم مستقر عند 4٪.
الصين تنمو وأميركا تتراجع	يرى «كورتزمان» ان الصين مقبلة على أسوأ أزمة في تاريخها، حيث لا تستطيع استيعاب العمالة الضخمة في مجال التصنيع، بينما تحولت اميركا من تركيز الاقتصاد على الصناعة الى التركيز على الخدمات وهو ما يجب ان تفعله الصين.
أميركا تستنفد الطاقة	الولايات المتحدة في طور النمو بسبب قيادتها في مجالي الدفاع، وتصنيع الطاقة، حيث تستثمر تريليونات الدولارات فيهما، كما اصبحت الآن اقل اعتمادا على النفط المستورد نظرا لتطوير احتياطات الطاقة الخاصة بها محليا.
أميركا لا تقدم جديدا	يرى «كورتزمان» ان هذا غير صحيح فهي المسيطرة على صناعة الطاقة في العالم، إذا نظرنا إلى ما تقوم بتصديره، وهذا ما تقوم الصين بفعله لكن بتصدير المنتجات ذات القيمة المنخفضة، أما اميركا فتقوم بتصدير الطائرات والرادارات والتوربينات والمنتجات ذات التكلفة الكبيرة.